العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في الفقه الإسلامي دراسة فقهيه في إطار الشريعة الإسلامية

مدرس مساعد صابرين علي محمد

جامعة بغداد كلية التربية للبنات

Artificial Intelligence Applications and Their Impact on Islamic Jurisprudence: A Jurisprudential Study within the Framework of Islamic Law

Researcher's name and academic title in English: Assistant Teacher/ Sabreen Ali Mohammed

College and university or department: University of Baghdad / College of Education for Girls

Email :sabreen.a@coeduw.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في الفقه الإسلامي في إطار دراسة فقهية تأصيلية تهدف إلى بيان مدى مشروعية توظيف هذه التقنية الحديثة في المجال الشرعي، وتحديد ضوابط استخدامها وآثارها في عمليات الاجتهاد والاستنباط الفقهي وقد انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي يُعد أداة تقنية ذات طبيعة وسائليّة، يتحدد حكمها الشرعي تبعًا للغايات التي تُستخدم من أجلها، في ضوء القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية.واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة، ثم تحليل مجالات توظيفه في الفقه الإسلامي، وبيان التكييف الفقهي له وأحكامه التكليفية المختلفة وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي يتنوع بين الوجوب والندب والإباحة والكراهة والتحريم، بحسب طبيعة الاستخدام وما يترتب عليه من مصالح أو مفاسد، مع التأكيد على أنه يبقى وسيلة مساعدة لا يمكن أن تحل محل الفقيه المجتهد في عملية الاستنباط والإفتاء.كما خلص البحث إلى ضرورة ضبط استخدام هذه التقنيات بضوابط شرعية ومنهجية تضمن تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وتحول دون الإخلال بأصول الاجتهاد الفقهي، مع الدعوة إلى تعزيز الدراسات المتخصصة في هذا المجال المتجدد.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الفقه الإسلامي، الاجتهاد الفقهي، المقاصد الشرعية.

Abstract:

This research addresses the topic of artificial intelligence applications and their impact on Islamic jurisprudence within the framework of a foundational jurisprudential study. It aims to clarify the permissibility of employing this modern technology in the field of Islamic law, and to define the guidelines for its use and its effects on the processes of ijtihad (independent reasoning) and ijtihad (legal deduction). The research is based on the fundamental premise that artificial intelligence is a technological tool of a utilitarian nature, and its legal ruling is determined according to the purposes for which it is used, in light of jurisprudential principles and the objectives of Islamic law.The research adopted a descriptive-analytical approach by defining the concept of artificial intelligence and its contemporary applications, then analyzing its applications in Islamic jurisprudence, and clarifying its jurisprudential classification and its various legal rulings. The study concluded that the use of artificial intelligence in the field of Islamic jurisprudence varies between obligation, recommendation, permissibility, reprehensibility, and prohibition, depending on the nature of its use and the resulting benefits or

harms. It emphasizes that artificial intelligence remains an auxiliary tool and cannot replace the qualified jurist in the process of ijtihad and issuing fatwas (legal rulings).The research also concluded that the use of these technologies must be regulated by Sharia-compliant and methodological controls that ensure the realization of the objectives of Islamic law and prevent any violation of the principles of legal reasoning (ijtihad), while also calling for the strengthening of specialized studies in this evolving field.
Keywords: Artificial intelligence, Islamic jurisprudence, legal reasoning, objectives of Islamic law.

المقدمة:

شهد العالم المعاصر تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا وغير مسبوق، كان من أبرز مظاهره بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي بوصفها أحد أهم التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل مختلف مجالات الحياة العلمية والاقتصادية والاجتماعية فقد أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على محاكاة القدرات البشرية في التعلم، والتحليل، واتخاذ القرار، ومعالجة البيانات الضخمة، مما جعلها تدخل في قطاعات متعددة مثل الطب، والاقتصاد، والقانون، والتعليم، بل وحتى في المجالات ذات الطابع الإنساني والمعرفي العميق.وفي ظل هذا التطور، برزت الحاجة إلى دراسة انعكاسات هذه التقنيات على العلوم الشرعية، وعلى رأسها الفقه الإسلامي الذي يُعد منظومة اجتهادية تهدف إلى بيان الأحكام الشرعية المستنبطة من مصادرها الأصلية وفق قواعد أصولية ومنهجية دقيقة ومع دخول الذكاء الاصطناعي إلى مجالات الفتوى، والتحليل النصي، واستخراج الأحكام، أصبح من الضروري البحث في مدى مشروعية استخدام هذه التقنيات، وحدود الاستفادة منها، وتأثيرها على عملية الاجتهاد الفقهي، ودور الفقيه في ظل وجود أدوات رقمية متقدمة قادرة على معالجة النصوص الشرعية بسرعة ودقة عالية.إن الفقه الإسلامي يقوم على منهج اجتهادي يعتمد على فهم النصوص الشرعية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مثل حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل، وهي مقاصد تشكل الإطار العام لتفسير الأحكام الشرعية وتنزيلها على الواقع المتغير ومن هنا، فإن إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى هذا المجال يثير العديد من الإشكاليات العلمية والفقهية، منها: مدى قدرة هذه الأنظمة على فهم النصوص الشرعية فهماً مقاصدياً، وحدود الاعتماد عليها في إصدار الفتاوى، وإمكانية أن تحل محل المجتهد البشري أو أن تبقى مجرد أدوات مساعدة.كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي يفتح آفاقًا واسعة لتطوير البحث الشرعي، من خلال تسهيل الوصول إلى النصوص، وتحليل الأقوال الفقهية، ومقارنة المذاهب، واستخراج الأحكام من مصادرها المختلفة بسرعة وكفاءة، إلا أن ذلك يصاحبه في المقابل تحديات تتعلق بالدقة، والتحيز الخوارزمي، وفقدان البعد المقاصدي والإنساني في عملية الاجتهاد، وهو ما يستدعي دراسة فقهية متعمقة لضبط هذه الاستخدامات ضمن إطار الشريعة الإسلامية.وانطلاقًا من ذلك تأتي هذه الدراسة بعنوان: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية في إطار الشريعة الإسلامية"، بهدف تحليل واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث في تزايد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات المعرفية والعملية بما في ذلك المجالات ذات الصلة بالعلوم الشرعية والفقه الإسلامي، الأمر الذي يثير تساؤلات علمية وفقهية حول مدى مشروعية توظيف هذه التقنيات في عملية الاجتهاد والاستنباط الفقهي وحدود الاعتماد عليها في إصدار الأحكام الشرعية أو تقديم الفتوى.ورغم ما توفره تقنيات الذكاء الاصطناعي من قدرات عالية في معالجة البيانات الضخمة، وتحليل النصوص، واستخراج المعلومات بسرعة ودقة، إلا أن تطبيقها في المجال الفقهي يطرح إشكالات جوهرية تتعلق بطبيعة الفهم الشرعي الذي يعتمد على إدراك المقاصد، والسياقات، والعلل، وهي عناصر قد لا تستطيع الأنظمة الذكية استيعابها بصورة كاملة كما يفعل المجتهد البشري، كما تتمثل المشكلة في عدم وضوح الإطار الشرعي المنظم لاستخدام هذه التقنيات في الفقه الإسلامي وغياب الضوابط الدقيقة التي تحدد مدى إمكانية الاستفادة منها دون الإخلال بأصول الاجتهاد ومقاصد الشريعة الإسلامية، إضافة إلى التساؤل حول تأثير هذه التطبيقات على دور الفقيه التقليدي، وما إذا كانت ستبقى أدوات مساعدة فقط أم يمكن أن تتوسع لتؤثر في عملية إصدار الحكم الشرعي، وبناءً على ذلك تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: **ما أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي، وما مدى مشروعية استخدامها وحدود توظيفها في إطار الشريعة الإسلامية؟**

ويتفرع عن هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١. ما طبيعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الفقهي؟
٢. ما الضوابط الشرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد والاستنباط؟
٣. ما أثر هذه التطبيقات على دور الفقيه ومناهج الفتوى؟
٤. هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة مساعدة أو بديلاً جزئياً في العمل الفقهي؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في:

١. يسلط الضوء على موضوع معاصر يجمع بين التطور التقني (الذكاء الاصطناعي) والفقه الإسلامي.
٢. يوضح مدى إمكانية الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم البحث والاجتهاد الفقهي.
٣. يساهم في بيان الضوابط الشرعية لاستخدام التقنيات الحديثة في المجال الفقهي.
٤. يساعد في توضيح أثر الذكاء الاصطناعي على دور الفقيه ومجال الإفتاء.
٥. يقدم رؤية علمية تساعد في توجيه استخدام التكنولوجيا بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف:

١. التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجالات المختلفة.
٢. بيان طبيعة استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي الإسلامي.
٣. توضيح الحكم الشرعي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد والاستنباط.
٤. الكشف عن أثر الذكاء الاصطناعي على عملية الفتوى والاجتهاد الفقهي.
٥. دراسة مدى إمكانية أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للفقيه دون أن يحل محله.

الدراسات السابقة:

دراسة علي جميل خلف (٢٠٢٥)، بعنوان: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى.

هدف البحث إلى دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في مجال صناعة الفتوى، من خلال تحليل تطبيقاته المعاصرة، وتقويم الضوابط الشرعية والأخلاقية المتعلقة بتوظيفه في العمل الفقهي وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التجارب العملية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات الشرعية، وتصنيف النصوص، ومراجعة الفتاوى، والسعي نحو توحيد المرجعية الفقهية.وقد بينت النتائج أن تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبحت وسيلة فعالة في تسريع الوصول إلى البيانات الفقهية ومعالجتها، وتحليل الفتاوى، والمساهمة في تقارب الاتجاهات الفقهية، إلا أنها تبقى عاجزة عن الاستغناء عن الاجتهاد البشري بوصفه الأساس في عملية الإفتاء والاستنباط.كما أكد البحث على أهمية إشراف العلماء والمتخصصين على الأنظمة الذكية، والاعتماد على مصادر موثوقة ودقيقة، وضمان مبادئ الشفافية وحماية الخصوصية، مع ضرورة مراعاة المقاصد الشرعية في جميع التطبيقات المرتبطة بالفتوى.وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التطبيقية التي من أبرزها: الإبقاء على دور المفتي البشري باعتباره صاحب القرار النهائي، وضبط مصادر البيانات المستخدمة في الأنظمة الذكية، وتحديد نطاق الفتوى الآلية، إضافة إلى تعزيز برامج التدريب والتأهيل على استخدام التقنيات الحديثة في المجال الفقهي.**دراسة محمد أحمد شحاتة حسين(٢٠٢٤)، بعنوان: أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل.**هدفت الدراسة إلى بيان الحكم الشرعي للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة في المجال الفقهي، مع تحليل مدى إمكانية الاستفادة منه في دعم عملية الاجتهاد والإفتاء، وذلك في إطار التأصيل الشرعي وضبط الاستخدام وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي في المجال الشرعي، وتحليل أثرها في جمع المعلومات الفقهية، وتصنيف النصوص، ومراجعة الفتاوى، إلى جانب دراسة الضوابط الشرعية والأخلاقية المنظمة لاستخدام هذه التقنيات.وقد توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة فعالة في تسريع الوصول إلى المعلومات الفقهية وتحليلها والمساعدة في تنظيم الفتاوى وتقريب وجهات النظر الفقهية، إلا أنه لا يمكن أن يحل محل الاجتهاد البشري، نظراً لاعتماد الفقه الإسلامي على الفهم المقاصدي والسياقي الذي لا يمكن للأنظمة الذكية استيعابه بشكل كامل كما أكدت النتائج وجود حاجة ملحة إلى ضبط استخدام هذه التقنيات من خلال إشراف العلماء والمتخصصين، والاعتماد على مصادر بيانات موثوقة، وضمان الشفافية وحماية الخصوصية، مع مراعاة المقاصد الشرعية في جميع التطبيقات، أما أبرز التوصيات فقد تمثلت في ضرورة إبقاء المفتي البشري صاحب القرار النهائي في إصدار الفتوى، وتحديد نطاق استخدام الفتوى الآلية، وضبط مصادر البيانات المستخدمة في الأنظمة الذكية، إضافة إلى تعزيز برامج التدريب والتأهيل للعاملين في المجال الفقهي بما يضمن الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في خدمة الفقه الإسلامي.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وعلاقته بالفقه الإسلامي المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأبرز مجالاته المطلب الثاني: مفهوم الفقه الإسلامي وخصائصه **المبحث الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في الفقه الإسلامي** المطلب الأول: مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي المطلب الثاني: الحكم الشرعي وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الفقه **الخاتمة**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وعلاقته بالفقه الإسلامي

يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر التطور العلمي والتقني في العصر الحديث، حيث أصبح له حضور متنامٍ في مختلف مجالات الحياة، من الاقتصاد والصحة إلى التعليم والإدارة، الأمر الذي أفرز جملة من القضايا والتحديات التي تتطلب معالجة فكرية وتشريعية دقيقة.

وفي ظل هذا التحول، يبرز الفقه الإسلامي بوصفه منظومة تشريعية مرنة وقادرة على استيعاب المستجدات، من خلال أصوله الراسخة وآلياته الاجتهادية التي تمكّنه من التعامل مع النوازل المعاصرة ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث الذي يسعى إلى تأصيل الإطار المفاهيمي لكل من الذكاء الاصطناعي والفقه الإسلامي، تمهيدًا لفهم كيفية تكييف التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في ضوء الأحكام الشرعية. وعليه، سيتم في هذا المبحث تناول مفهوم الذكاء الاصطناعي وأبرز مجالاته، ثم عرض مفهوم الفقه الإسلامي وخصائصه، بما يُمهّد لبناء تصور متكامل يربط بين التطور التقني والمقاصد الشرعية.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأبرز مجالاته

- **مفهوم الذكاء الاصطناعي:**الذكاء لغةً: هو مصدر الفعل «ذَكَا يَذْكُو ذكاءً»، ويُقصد به سرعة الفطنة وقوة الفهم[١]، واصطلاحاً: يُعرَّف بأنه القدرة الفطرية لدى الإنسان على الفهم والاستنتاج والتحليل، وهو في جوهره استعداد خلقي يمكّن الفرد من التعامل مع المعطيات المختلفة بوعي وإدراك، بما يساعده على اتخاذ القرارات السليمة[٢]. أما «الاصطناع» لغةً: فهو مصدر على وزن «افتعال» من الفعل «صَنَعَ»، ويُستفاد من دلالته اللغوية أنه يشير إلى ما خرج عن حالته الطبيعية نتيجة تدخل بشري أو بفعل الآلة والتقنية[٣]، واصطلاحاً: يُشتق من مفهوم «الصناعة»، وقد استخدمه بعض الفقهاء للدلالة على المزاولة اليدوية التي تهدف إلى إيجاد الأشياء، وهو ما يُعبَّر عنه بالحِرفة[٤]. ويُقصد بالذكاء الاصطناعي ذلك المجال الذي تحلّ فيه الآلة محلّ الذكاء البشري من حيث التعلم والتحليل، وذلك بفضل تزويدها بخوارزميات متقدمة تحاكي طريقة تفكير الإنسان، بل وقد تتفوق عليه أحياناً من حيث الدقة والسرعة[٥].يُعدّ الذكاء الاصطناعي بتقنياته وأنظمته وتطبيقاته المتنوعة من الموضوعات الحديثة التي فرضت نفسها على الساحة العلمية والعملية، الأمر الذي لم يتناوله فقهاء الشريعة القدامى بسبب حداثته، كما أن الكتابات فيه ما تزال محدودة في الفقه الشرعي والفقه القانوني ومع ذلك، يمكن الاستفادة من التعريفات المعاصرة التي تتسم بقدر أكبر من الشمول والإحاطة فقد عرّفه بعض الباحثين بأنه: طريقة لصناعة الحاسوب أو الروبوت بحيث يُبرمج ليحاكي تفكير الإنسان، أي أنه نظام يعمل وفق آليات مشابهة لطريقة التفكير البشري، وذهب آخرون إلى أنه: العلم الذي يُعنى بصناعة الآلات وتصميم البرمجيات القادرة على أداء مهام تتطلب ذكاءً إذا قام بها الإنسان[٦].كما عُرّف أيضاً بأنه: علم يهدف إلى تطوير الحواسيب والبرمجيات بحيث تكتسب صفة الذكاء، وتمتلك القدرة على أداء مهام كانت في السابق مقتصرة على الإنسان ويُنظر إليه كذلك بوصفه أحد فروع المعرفة التي شهدت تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة، مستفيدة من مجالات متعددة مثل الهندسة الإلكترونية، وعلوم الحاسوب، وعلم النفس، وعلوم الإدراك ومعالجة المعلومات، إضافة إلى تخصصات أخرى ذات صلة[٧].استناداً إلى ما سبق، يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: منظومة من السلوكيات والخصائص التي تتسم بها البرامج الحاسوبية، وتعتمد على عمليات علمية معقدة ودقيقة، مثل الخوارزميات والمعادلات، وتوظيف قوانين الطاقة ومساراتها، بما يمكّنها من محاكاة القدرات العملية والذهنية للإنسان، والاستجابة للمواقف المختلفة بصورة ذاتية دون تدخل مباشر.

- **مجالات الذكاء الاصطناعي:**

شهد مفهوم الذكاء الاصطناعي تطوراً ملحوظاً، ليشمل مجالات متعددة، من أبرزها: معالجة اللغة الطبيعية، والرؤية الحاسوبية، والروبوتات، إضافة إلى أنظمة التعلم العميق التي تحاكي أنماط التفكير الإنساني ويمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى نوعين رئيسين[٨]:

الأول: الذكاء الاصطناعي المحدود، وهو الذي يُصمَّم لأداء مهام محددة بكفاءة ودقة عاليتين، دون أن يمتلك القدرة على التعميم أو الوعي، ومن أمثلته أنظمة التعرف على الصور والأصوات، والمساعدات الرقمية الذكية.

الثاني: الذكاء الاصطناعي العام، ويهدف إلى محاكاة القدرات العقلية للإنسان بصورة شاملة، بحيث يكون قادراً على معالجة المعلومات، والاستنتاج، واتخاذ القرارات بشكل مستقل.ولم يقتصر تأثير الذكاء الاصطناعي على الجوانب الصناعية والتجارية، بل امتد ليشمل مجالات العلوم الإنسانية، حيث استُخدم في تحليل النصوص، وتصنيف البيانات، وتقديم التوصيات في ميادين التربية واللغة والقانون، بل وصل أثره إلى العلوم الشرعية، من

خلال توظيفه في بناء قواعد بيانات للنصوص القرآنية والحديثية، ودعم البحث الفقهي المتخصص[٩].ومع أهمية هذه التطورات التقنية، فإنها لا تُغني عن الدور الإنساني في التفكير والاستنباط، إذ تقوم هذه الأنظمة على نماذج رياضية جامدة تفتقر إلى القيم والمعايير المقاصدية التي تُعدّ أساس الاجتهاد الفقهي، القائم على فهم النصوص في ضوء مقاصدها الشرعية ونتائجها الواقعية.

المطلب الثاني: مفهوم الفقه الإسلامي وخصائصه

- **مفهوم الفقه الإسلامي**

تعريف الفقه لغةً: مادة (ف ق ه) تدل على أصل صحيح يفيد إدراك الشيء والعلم به، فيُقال: فَقِهَ الحديث أي فهمه، وكل من علم شيئاً فقد فَقِهه[١٠]. وقد ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ما نفقهه كثيراً مما تقول﴾[١١]، أي لا نفهمه، وقوله تعالى: ﴿ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾[١٢]، أي لا تدركون حقيقته، وتقول العرب: فَقِهتُ كلامك، أي فهمته[١٣].وعليه، فإن الفقه في اللغة يُطلق على الفهم والعلم، ويُقال: فَقِهَ – بكسر القاف – إذا كان ذا فهم، وبفتحها إذا سبق غيره في الفهم، ويرى ابن القيم أن الفقه أخصّ من مجرد الفهم؛ إذ هو إدراك مراد المتكلم من كلامه، وهو مرتبة أعلى من مجرد فهم الألفاظ، ولذلك يتفاوت الناس فيه تبعاً لتفاوتهم في العلم والإدراك[١٤].ويُعرَّف الفقه اصطلاحًا بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية[١٥].ويقصد بـ العلم الإدراك مطلقًا، سواء كان إدراكًا يقينيًا أو ظنيًا؛ لأن الأحكام الفقهية قد تُستنبط من أدلة قطعية تفيد اليقين، كما قد تُستنبط من أدلة ظنية، أما الأحكام فهي جمع حكم، ويُراد بها خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، سواء كان على وجه الإلزام أو التخيير أو الوضع، ويقصد بـ الشرعية ما كان مصدره الشرع الإسلامي، وليس ما يُستفاد من الحس أو العقل أو اللغة، وأما العملية فهي ما يتعلق بالأفعال والتطبيقات العملية، وهو قيد يُخرج المسائل العقدية التي تُعد من موضوع علم آخر غير الفقه[١٦].وقد تطور استعمال مصطلح الفقه تاريخيًا؛ إذ كان في صدر الإسلام يشمل جميع معاني الدين من عقائد وأحكام وسلوكيات، ثم اتسع مفهومه ليشمل علوم الآخرة ومعرفة تزكية النفس ودقائق السلوك، كما في قوله تعالى: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾[١٧]،ومع تطور العلوم الإسلامية واستقرار التخصص العلمي، أصبح الفقه يُطلق على المعاني الخاصة بالأحكام الشرعية العملية فقط، سواء باعتباره علمًا يُعنى باستنباطها، أو باعتباره نفس الأحكام المستنبطة بالاجتهاد[١٨].

خصائص الفقه الإسلامي:

١. **التجديد** يتميّز الإسلام بكونه دينًا شاملًا يستوعب مختلف جوانب الحياة، وهو من أكثر الأديان انفتاحًا على مبدأ التجديد؛ إذ لا يعارض ما يبدعه العقل البشري من أفكار وابتكارات، ما دامت منسجمة مع مبادئ الشريعة وأحكامها ومحققة لمقاصدها وقد ورد في النصوص الشرعية ما يؤكد مشروعية التجديد وأهميته، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[١٩]، وهو دليل على استمرار حيوية هذا الدين وقدرته على التفاعل مع تغيرات الزمان ويشمل التجديد إحياء ما اندثر من أحكام الشريعة، وإبراز ما خفي من معالم السنن، وإعادة إظهار العلوم الدينية ظاهرها وباطنها. ولما كان النبي ﷺ خاتم الأنبياء، وكانت الوقائع والأحداث في تجدد مستمر يفوق ما ورد فيه نص صريح، أصبح الاجتهاد ضرورة ملحّة لاستنباط الأحكام الشرعية لما يستجد من قضايا.

٢. **الإصلاح** على المستوى الإصلاحي، يُقصد بالفقه كل ما يتصل بتقويم مسارات المجتمع في مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية بشكل عام، كما يشمل النظر في قضايا الحياة كافة من خلال استحضار النصوص الشرعية وتطبيقها على الواقع ويتحقق ذلك عبر بلورة فقه خاص بالمجالات المختلفة، كفقه السياسة والاقتصاد، ووضع مناهج وخطط عملية، وتقديم نماذج تطبيقية تُسهم في توجيه الأمة نحو تحقيق أهدافها الإيمانية كما يقتضي هذا الفهم أن يميز المسلم بين ما يعنيه فيلتزم به وما لا يعنيه فيتركه، ولا يتأتى ذلك إلا بترسيخ الإيمان أولًا، ثم التسلح بالعلم بمنهج الله لمعرفة حدوده، مع الوعي بالواقع لفهم مسالكه، إضافة إلى ما يهب الله لبعض عباده من فطنة وقدرة على حسن التنزيل والتطبيق[٢٠].وبناءً على ذلك، فإن الفقه لا يقتصر على الأحكام الفردية أو الأسرية، بل يمتد ليشمل مختلف مجالات الحياة، كالنظم الاجتماعية والسياسية والدستورية والمالية والدولية، مما يعكس شموليته وقدرته على تنظيم شؤون الحياة بأكملها.

٣. **الواقعية:**إن مراعاة الواقع تُعدّ عنصرًا أساسيًا في تحقيق مقاصد الشريعة، مما يقتضي استحضاره عند تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع المختلفة فلا يصح تقديم النصوص بمعزل عن الواقع، كما لا يجوز تقديم الواقع على حساب النصوص، بل المنهج الوسط يتمثل في فهم النصوص المرتبطة بالواقع وتنزيلها بما يحقق التوازن بينهما، مع الالتزام بعدم معارضة النصوص أو نقضها ويتحقق هذا الضبط من خلال الرجوع إلى الكليات الشرعية التي تضبط عملية الموازنة بين النص الثابت والواقع المتغير[٢١].فالفقه يتأثر بالواقع كما يؤثر فيه، فيأخذ منه بقدر ما يوجّهه، ويتكيف معه دون أن يخضع له خضوعًا مطلقًا. فالمقصود أن يكون الفقه واقعيًا يدرك أحوال الناس ولا ينفصل عنها، فيبني أحكامه على معرفة دقيقة بالواقع،

لا أن يعمل في فراغ أو بمعزل عن معطيات الحياة ومن هنا يصبح الواقع عنصرًا حيًا في العملية الفقهية، يُسهم في معالجة شؤون الحياة المختلفة في ضوء نصوص الشريعة الإسلامية التي تتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب المتغيرات[٢٢].

المبحث الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في الفقه الإسلامي

يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات المعاصرة التي أحدثت تحولًا جذريًا في طبيعة الحياة الإنسانية، إذ أصبح يُوظَّف في مختلف المجالات العلمية والعملية، بما في ذلك المجالات ذات الصلة المباشرة بالشريعة الإسلامية وقد فرض هذا التطور التكنولوجي المتسارع على الفقه الإسلامي ضرورة التعامل مع هذه المستجدات من خلال دراسة تطبيقاتها، وبيان أثرها في تحقيق المقاصد الشرعية أو تعارضها معها، بما يضمن مواكبة الفقه للنوازل المعاصرة في إطار منضبط بالأصول والقواعد الشرعية.وانطلاقًا من كون الذكاء الاصطناعي أداة تقنية متعددة الاستخدامات، تتفاوت أحكامها الشرعية تبعًا لطبيعة توظيفها والغاية منها، برزت الحاجة إلى بيان مجالات استخدامه في البيئة الفقهية المعاصرة، وبيان مدى إسهامه في خدمة الاجتهاد الفقهي، وتيسير الوصول إلى الأحكام، ودعم العمليات البحثية والإفتائية، وغيرها من التطبيقات ذات الصلة كما يقتضي ذلك بحث التكييف الفقهي لهذه التقنية، وبيان حكمها الشرعي في ضوء القواعد الكلية والمقاصد الشرعية، وما يترتب على استخدامها من آثار فقهية مختلفة. ومن ثمّ، يتناول هذا المبحث تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في الفقه الإسلامي من خلال مطلبين رئيسين؛ يُعنى الأول ببيان مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي، بينما يختص الثاني بدراسة التكييف الفقهي له وأحكامه الشرعية.

المطلب الأول: مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي

لقد شهد الفقه الإسلامي توظيفًا واسعًا لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما النظم الخبيرة، في خدمة العديد من أبوابه، مثل العبادات، والمعاملات، والجنايات، والقضاء، والفتوى، وعلم الفرائض وتتنوع هذه الجهود بين تطبيقات عملية وبرامج ذكية تُستخدم مباشرة، وبين دراسات نظرية وأبحاث أكاديمية ومؤتمرات علمية تسهم في تطوير الجانب المعرفي وتعزيز البحث الفقهي.وفيما يتعلق بالتطبيقات العملية، يُعد من أوائل النماذج في هذا المجال برنامج المكتبة الشاملة، الذي أتاح إمكانات متقدمة في البحث الموضوعي داخل آلاف الكتب، مع القدرة على المقارنة بين المسائل الفقهية وغيرها من العلوم الشرعية واللغوية والتاريخية، مما أسهم في تسهيل عمل الباحثين وطلاب العلم، كما ظهرت جهود علمية متزايدة في رسائل الماجستير والدكتوراه، والدوريات المحكمة، والملتقيات العلمية، تناولت أثر الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الفقه الإسلامي، وبيّنت إمكاناته في دعم الاجتهاد المعاصر، **وفي مجال العبادات**، برزت مجموعة من التطبيقات الذكية التي تهدف إلى مساعدة المسلم على أداء عباداته، ومن ذلك[٢٣]:

١. برنامج المؤذن الإلكتروني، الذي يُستخدم لتحديد أوقات الصلوات الخمس بدقة، مع توفير خدمات إضافية كمعرفة اتجاه القبلة.

٢. برامج تعليم الصلاة، التي تعتمد على الوسائط المتعددة من صوت وصورة لشرح كيفية أداء الصلاة بأركانها وواجباتها وسننها، مع مراعاة فئات مختلفة كالأطفال وحديثي الإسلام وذوي الاحتياجات الخاصة.

٣. المحراب الإلكتروني، وهو جهاز مزود بشاشة لعرض آيات القرآن الكريم بشكل واضح، يتيح للمصلي متابعة القراءة بسهولة، خاصة في صلوات التراويح والتهجد، مما يساعد من لا يحفظ القرآن كاملًا.

٤. برامج الزكاة، التي تجمع بين العرض الفقهي لأحكام الزكاة والتطبيق العملي لحساب مقدارها، حيث تمكّن المستخدم من حساب زكاة الأموال والنقود والذهب والفضة وفق القيم المعاصرة، مع مراعاة تغير الأسعار.وتعكس هذه التطبيقات مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على خدمة الفقه الإسلامي بصورة عملية، من خلال تسهيل أداء العبادات، ودعم التعلم، وتعزيز الدقة في تطبيق الأحكام الشرعية، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة ويواكب متطلبات العصر.

في مجال مناسك الحج والعمرة، برز دور الذكاء الاصطناعي بصورة واضحة، ولا سيما في موسم الحج، حيث يُسهم بشكل كبير في تعزيز الجوانب اللوجستية وتنظيم الحشود إذ تُستخدم الخوارزميات والبرامج الذكية لإدارة تدفّق ملايين الحجاج بكفاءة عالية، بما يضمن سلامتهم أثناء تنقلهم بين المشاعر المقدسة وأدائهم للمناسك، كما يتيح التحليل الفوري للبيانات سرعة الاستجابة لأي طارئ، الأمر الذي يسهم في توفير تجربة حج منظمة وآمنة وسلسة[٢٤].ومن جهة أخرى، أسهمت منصات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الحديثة، مثل ChatGPT و Google Bard، إضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي، في تسهيل التواصل بين الحجاج من مختلف الجنسيات، والتغلب على الحواجز اللغوية والجغرافية، مما يعزز من التفاعل والتعاون بينهم[٢٥].ومن بين التطبيقات التي تُعين على أداء المناسك بشكل مباشر، يبرز تطبيق "طواف"، الذي يعمل على أجهزة الأندرويد، ويهدف إلى مساعدة الحاج أو المعتمر في حساب عدد أشواط الطواف حول الكعبة المشرفة، وذلك بالاعتماد على تقنيات تحديد الموقع مثل GPS

والواي فاي والبلوتوث، حيث يتتبع حركة المستخدم وينبّهه عند إتمام الأشواط ويُعد هذا التطبيق من النماذج المتميزة، إذ يقدّم طريقة مبتكرة وسهلة لأداء المناسك، وقد تم تطويره في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كما يأتي تطبيق "حج مبرور" في صورة كتاب رقمي تفاعلي، يضم مجموعة واسعة من أحكام الحج والعمرة، ويعرضها بأسلوب حديث يجمع بين النصوص والمواد المرئية والخرائط التوضيحية، مما يمكّن المستخدم من تعلّم المناسك خطوة بخطوة، والتعرّف على أهم المسائل الفقهية والآداب المرتبطة بها بطريقة مبسطة وشاملة[٢٦].

في مجال العقوبات والقضاء، ظهرت تطبيقات وتقنيات ذكية تسهم في ضبط الأحكام المتعلقة بالجنايات، ومن أبرزها البرامج المتخصصة في حساب الديات والأروش الناشئة عن الاعتداء على النفس وما دونها ومن الأمثلة على ذلك برنامج "مقادير الديات والشجاج في الشريعة الإسلامية"، الذي يتيح تحديد مقادير الديات، والشجاج، والأروش، والحكومات[٢٧]، وهي التعويضات المالية المقدرة شرعًا مقابل الجنايات أو الأخطاء الطبية.

ويتميّز هذا البرنامج بدقته في التقسيمات، واعتماده على أسلوب عرض متطور ثلاثي الأبعاد، مما يساعد في تبسيط فهم الحالات المختلفة، ويوفر جهدًا ووقتًا كبيرين على المختصين في تقدير الإصابات، كما يسهم في تسهيل عمل القضاة واللجان الطبية الشرعية، وتسريع الفصل في القضايا التي كانت تستغرق وقتًا طويلًا، من خلال تقديم آلية حديثة ومبتكرة لتحديد مقدار الدية لكل إصابة[٢٨].

في مجال الفتوى الشرعية، ظهرت العديد من التطبيقات الرقمية التي تهدف إلى تسهيل وصول المسلمين إلى الأحكام الشرعية والإجابة عن تساؤلاتهم في مختلف القضايا ومن بين هذه التطبيقات تطبيق "Fatwa Pro" الموجّه للمسلمين في الغرب، والذي يدعم عدة لغات مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويعمل على تقديم فتاوى متنوعة تغطي احتياجات المسلمين في المجتمعات غير الإسلامية، مع توفير إرشادات دينية تساعدهم على الحفاظ على هويتهم الإسلامية، والوقاية من الانحرافات الفكرية والتطرف[٢٩].

في مجال المعاملات المالية، تُعد التطبيقات الذكية من أكثر مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي انتشارًا، حيث أصبح بالإمكان تنفيذ العديد من العقود الذكية عبر برمجيات متقدمة تُتيح إتمام إجراءات الإيجاب والقبول، واستكمال مختلف تفاصيل المعاملات المالية المعاصرة بشكل دقيق ومنظم ويشمل ذلك تطبيقات مثل عقود المرابحة للآمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتمليك، والسلم الموازي، وغيرها من المنتجات المالية الإسلامية، من خلال أنظمة رقمية تقوم بحساب الأرباح والأقساط الإيجارية وسائر البنود التعاقدية وفق قواعد محددة مسبقًا[٣٠].ومع هذا التطور المتسارع، لا يزال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الفقه الإسلامي في حالة نمو مستمر، مع توسع تدريجي في تطبيقاته وإمكاناته المستقبلية.

المطلب الثاني: التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي وأحكامه

عند التأمل في مفهوم الذكاء الاصطناعي، يتضح أنه يمثل أحد أبرز التقنيات الحديثة التي باتت تشغل الإنسان المعاصر في مختلف مجالات حياته، حيث أصبح يشكل نقلة نوعية في أسلوب التعامل مع البيانات والبرامج والأنظمة ويقوم هذا الذكاء على محاكاة قدرات العقل البشري في الفهم والتحليل واتخاذ القرار، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول حكم استخدامه وضوابط تطبيقه ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة تقنية محايدة في أصلها، إلا أن الحكم عليها يتغير تبعاً لطريقة استخدامها والغايات التي توظف من أجلها، إذ قد يكون استعمالها في تحقيق مصالح مشروعة ومنافع عامة، وقد تُستعمل في المقابل في إحداث ضرر أو اعتداء على الحقوق وعليه، فإن البحث في الحكم الفقهي لاستخدام الذكاء الاصطناعي يقتضي بيان صوره المختلفة وتحديد مجالات توظيفه، وبذلك فإن الحكم الشرعي يتفاوت بحسب طبيعة الاستخدام؛ فقد يكون مباحاً أو مندوباً إذا تحقق به نفع معتبر، وقد يكون محرماً إذا ترتب عليه ضرر أو اعتداء، وهو ما يفتح باباً واسعاً للاجتهاد الفقهي في النوازل المعاصرة المرتبطة بالتقنيات الحديثة[٣١].وبالنظر إلى أن محل الحديث في هذه المسألة يتعلق بالأعمال التي تُناط بالذكاء الاصطناعي، وما يشتمل عليه من أجهزة وبرمجيات وتقنيات مدمجة، فإن الملاحظ أن هذه التقنيات لا يُقصد بها الذكاء الاصطناعي لذاته، وإنما تُستخدم لتحقيق مقاصد وأغراض أخرى، مما يجعلها في حقيقتها وسائل موصلة إلى غايات محددة[٣٢].وبناءً على ذلك، فإن كل ما يؤدي إلى غاية لازمة يأخذ حكم اللزوم، وما يفضي إلى أمر محظور يأخذ حكم المنع، وما كان بين ذلك أو لم يترتب عليه حكم ظاهر في الإيجاب أو التحريم فإنه يتبع حكم ما يؤدي إليه، إذ إن الوسائل تُعطى حكم المقاصد فالمقاصد الشرعية لا تتحقق إلا عبر أسباب ووسائل وطرق، وهذه الوسائل تكتسب اعتبارها من الغايات التي توصل إليها فتكون وسائل المحرمات محرمة بقدر إفضائها إليها، كما تكون وسائل الطاعات والقربات مشروعة بحسب ما تؤول إليه من مصالح، مع كون كلاً من الوسيلة والغاية مقصودًا، غير أن المقصد الأول يكون مقصودًا لذاته، بينما الوسيلة مقصودة لغيرها[٣٣].

وعند الموازنة بين طبيعة الذكاء الاصطناعي من حيث كونه تقنية أو أداة برمجية مدمجة في أجهزة مختلفة، وبين مزاياه وعيوبه، يتبين أنه ليس إلا وسيلة لأداء مهام محددة وفق ما صُمم له ومن ثم فإن استخدامه يخضع للأحكام الشرعية التكليفية، فقد يكون واجبًا، أو مندوبًا، أو مباحًا، أو

مكروهًا، أو محرمًا، بحسب طبيعة الغاية المقصودة منه والنتائج المترتبة عليه، وعليه يمكن تقسيم استخدام الذكاء الاصطناعي إلى ثلاث حالات رئيسية: ما هو مطلوب فعله، وما هو مباح، وما هو مطلوب تركه، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الذكاء الاصطناعي مطلوب الفعل

وينقسم إلى درجتين بحسب قوة الطلب: الواجب والمندوب.

(أ) الذكاء الاصطناعي الواجب:يكون استخدام الذكاء الاصطناعي واجبًا إذا تعين وسيلةً لأداء واجب شرعي أو تحقيق مصلحة ضرورية لا يمكن القيام بها إلا من خلاله ومن ذلك استخدامه في المجالات الطبية لإنقاذ الأرواح عبر العمليات الجراحية الدقيقة أو الأجهزة التعويضية، وكذلك في إدارة البيانات الحكومية والخدمات العامة وتسيير شؤون الموظفين، وإدارة الأنظمة المصرفية والزكوية والضريبية، إضافة إلى استخدامه في البحث العلمي والمحاكاة في المجالات الحيوية والخطرة، كاستكشاف البيئات غير الآمنة أو دعم التطبيقات العسكرية الدفاعية، فضلاً عن استخدامه في تحديد القبلة ورصد الأهلة بما يخدم العبادات والمعاملات وكل ذلك يدخل في باب الضرورات والحاجات العامة التي يتوقف تحقيقها في العصر الحديث على هذه التقنيات، مما يجعل استخدامها واجبًا وفق القاعدة الفقهية: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، ووفق أصل اعتبار الوسائل تابعة للمقاصد[٣٤].

(ب) الذكاء الاصطناعي المندوب

أما إذا لم يصل الاستخدام إلى درجة الوجوب، لكنه يحقق مصلحة راجحة أو يحسن الأداء وجودته دون أن يكون متعينًا، فإن استخدامه يكون مندوبًا. ومثاله استخدامه في إدارة البيانات لمشروعات صغيرة، أو تحسين الخدمات غير الضرورية، أو استخدامه في معرفة الاتجاهات أو تنظيم الأعمال التي يمكن إنجازها بوسائل تقليدية ولكن بدرجة أقل من الدقة والكفاءة، وفي هذه الحالات لا يكون الذكاء الاصطناعي مقصودًا لذاته، بل لتحقيق تحسينات إضافية، فيكون حكمه تابعًا لحكم المقصد، ووسيلة المندوب مندوبة[٣٥].

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي المباح

وهو ما تساوت فيه المصالح والمفاسد أو لم يترتب عليه أثر راجح من أحد الجانبين، بحيث لا يؤدي إلى واجب ولا مستحب ولا إلى محرم أو مكروه، فيبقى على أصل الإباحة، كاستخدامه في بعض التطبيقات الحياتية العامة التي لا يترتب عليها أثر شرعي أو أخلاقي مباشر[٣٦].

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي المطلوب الترك

وينقسم إلى المكروه والحرام بحسب درجة النهي.

(أ) الذكاء الاصطناعي المكروه

ويكون ذلك عند استخدامه في أمور مباحة في أصلها، لكن يترتب عليها تعطيل مصلحة أهم أو الاقتراب من محظور دون الوقوع فيه. وقد جاءت النصوص الشرعية محذرة من الوقوع في الشبهات، كما في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه الذي يبين أن بين الحلال والحرام أمورًا مشتبهة ينبغي اجتنابها سدًا للذريعة وصيانةً للدين.

(ب) الذكاء الاصطناعي الحرام

ويتحقق ذلك عندما يُستخدم الذكاء الاصطناعي كوسيلة مباشرة لتحقيق غايات محرمة شرعًا، إذ إن الوسائل تأخذ حكم المقاصد، وكل ما لا يتم الحرام إلا به فهو حرام. وقد قرر الفقهاء أن الإفضاء إلى الحرام يوجب تحريم الوسيلة المؤدية إليه، مثل الوسائل التي تؤدي إلى الفتنة أو انتهاك الحقوق أو الإضرار بالناس[٣٧].وعليه، فإن أي استخدام للذكاء الاصطناعي يفضي إلى ضرر محرم أو اعتداء أو فساد، فإنه يأخذ حكم التحريم، سواء كانت الأداة في أصلها مباحة أم لا، لأن العبرة بالمآلات والنتائج.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية في إطار الشريعة الإسلامية، يتبين أن الذكاء الاصطناعي يُعد من أبرز المستجدات التقنية المعاصرة التي أثرت بعمق في مختلف مجالات الحياة، وأصبحت له تطبيقات متعددة امتدت إلى المجال الفقهي، سواء في دعم البحث العلمي الشرعي، أو في تسهيل الوصول إلى النصوص، أو في تحليل البيانات الفقهية ومقارنتها.

وقد خلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي في حقيقته يُعد أداة تقنية ذات طابع وسائلي، لا يُنظر إليها من حيث ذاتها، وإنما من حيث طبيعة استخدامها والغاية المقصودة منها، وهو ما ينسجم مع القواعد الأصولية المستقرة التي تقرر أن الوسائل تأخذ أحكام المقاصد، وأن الحكم الشرعي يدور مع المصلحة والمفسدة وجودًا وعدمًا. وبناءً على ذلك، فإن استخدامه في المجال الفقهي يتفاوت أحكامه التكليفية بتفاوت المقاصد والآثار

المترتبة عليه، فقد يكون واجبًا أو مندوبًا أو مباحًا أو مكروهًا أو محرمًا، وفق ما تقتضيه طبيعة الاستخدام وضوابط الشريعة الإسلامية.كما أظهرت الدراسة أن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي، رغم ما يقدمه من مزايا تتعلق بالسرعة والدقة وتسهيل الوصول إلى المعلومات، إلا أنه يظل قاصرًا عن الإحاطة بالبعد المقاصدي والسياقي للأحكام الشرعية، وهو ما يجعل دوره محصورًا في كونه أداة مساعدة لا بديلًا عن المجتهد البشري المؤهل، نظرًا لارتباط الاجتهاد الفقهي بالفهم العميق للنصوص ومقاصد الشريعة وعلل الأحكام.وتأسيسًا على ما سبق، يوصي البحث بضرورة ضبط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي بضوابط شرعية ومنهجية دقيقة، تضمن تحقيق المقاصد الشرعية وحماية العملية الاجتهادية من الانحراف أو القصور، مع تعزيز التكامل بين التطور التقني والمعرفة الشرعية بما يخدم الفقه الإسلامي ويواكب مستجدات العصر.وفي ضوء ذلك، يظل هذا الموضوع مجالًا خصبًا للبحث العلمي المستقبلي، نظرًا لتجدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي واتساع أثرها، الأمر الذي يستدعي مزيدًا من الدراسات التأصيلية والتطبيقية التي تُسهم في بناء تصور فقهي منضبط لهذه التقنية الحديثة في إطار الشريعة الإسلامية.

المراجع:

القرآن الكريم

- ابن فارس معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت ١٤٠٨ هـ]، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م)، ٤-٤٤٢.
- ابن قيم الجوزية، كتاب إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ٢١٩/١.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر– بيروت، ط/٣ ١٤١٤هـ، ١٩٩٤،(٢٨٧/١٤) ، الفيومي ، المصباح المنير، المكتبة العلمية– بيروت، ١٩٨٧، (٢٠٩/١)، مادة ذكى.
- أبو داود والحاكم والبيهقي في المعرفة وغريه سنده صحيح ورمز السيوطي لصحته في الجامع الصغر وأقره المناوي في فيض القدير ، يوسف القرضاوي : الفقه الإسلامي بين الاصالة والتجديد، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة — القاهرة – مصر، ١٩٩٩.
- احمد البحيري، مقال بعنوان: المفتي تطبيق فتوى برو أول ساحة الكترونية آمنة ومرجعية منضبطة للمسلمين في الغرب. الموقع الإلكتروني لصحيفة المصري اليوم https://www.almasryalyoum.com/news/details/٢٧٧٣٧٠٨
- احمد الريسوني، محمد باروت، الاجتهاد: النص–الواقع–المصلحة، دار الفكر دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٠.
- احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية، الناشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، (١٣٢٣/٢)، مادة صنع.
- احمد مرعي حسن، فقه التنزيل، دراسة أصولية تطبيقية، مركز نماء للدراسات والبحوث، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٥.
- الأروش – بضم الهمزة – جمع ارش – يفتح الهمزة وسكون الراء – هو المال الواجب في الجناية على ما دون النفس ، انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٩/١ ، لسان العرب، باب الشين ، فصل الألف ٦ /٢٦٣.
- الآمدي، كتاب الإحكام في أصول الأحكام، الناشر: مؤسسة النور بالرياض، المكتب الإسلامي (دمشق – بيروت) طبعة ثانية سنة ١٤٠٢ هـ، ٢٣/١.
- القحطاني، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع ، السعودية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.
- أمل احمد الخشت، تزظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقة الإسلامي – قسمة التركات انموذجا، جامعة الازهر، كلية الشريعة القانون باسيوط، المجلة العلمية،العدد ٣٦، الإصدار الثاني، ٢٠٢٤، الجزء الأول.
- جمال الدين الأسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول لناصر الدين البيضاوي تحقيق شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٩٩٩، ١٦/١.
- حورية تاغلابت، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، جامعة الحاج لخضر–باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة / فرع الفقه والأصول، ٢٠٠٨.
- سمحاء عطية، مزالق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي أسبابها، ونتائجها، وطرق عالجها، كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان، جامعة الأزهر، ٢٠٢٥.
- عبد الرحيم عبد الرحيم، الذكاء الاصطناعي واثره في الضمان في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات القانونية، العدد ٥٥، الجزء ١، ٢٠٢٢.

- عبد العظيم أبو زيد ، التطبيقات المالية للذكاء الاصطناعي – مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية، بحث منشور في مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية – المجلد ١٣ –العدد ٢ – ديسمبر ٢٠٢٢ م.
- عبد القادر الشايط، الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي المعاصر، جامعة محمد الأول وجدة – المغرب، ٢٠٢٠.
- عبد الله موسى، احمد حبيب، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.
- علي جميل خلف، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، كلية العلوم الإسلامية، جامعة ديالى، ٢٠٢٥.
- ليلى علي الشهري، تمكين تطبيقات الذكية بين الفقه والقانون، بحث منشور في المؤتمر الدولي الثاني، رؤية مستقبلية في دولة الامارات ، ٢٠٢١، ص ١٤٥ وما بعد.
- محمد أحمد شحاتة حسين، أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠٢٤.
- محمد زكي خضر، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة العلوم الإسلامية، مجلة جامعة أم القرى، العدد ٤٢ ،٢٠٢١ م.
- محمد شحاته حسين، أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل، كلية الدراسات القانونية والمعاملات الدولية، جامعة فاروس ، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
- محمد قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ص ٢٧٧.
- عبد الرحمن الخطيب، مقال بعنوان الذكاء الاصطناعي في خدمة حجاج بيت الله الحرام ، ٢٠٢٥، https://www.maannews.net/articles/٢١٤١٣٠٠.html.
- هشام بن عبد الله آل الشيخ ، ضوابط توظيف تقنية المعلومات التطبيقية في خدمة الفقه ، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة مؤسسة البحوث والدراسات الفقهية وعلوم القرآن – العدد ٧٦، ٢٠٠٧، ص ١٤ وما بعدها.

هوامش البحث

[١] – بن منظور، لسان العرب، دار صادر– بيروت، ط/٣ ١٤١٤هـ، ١٩٩٤،(٢٨٧/١٤) ، الفيومي ، المصباح المنير، المكتبة العلمية– بيروت، ١٩٨٧، (٢٠٩/١)، مادة ذكى.

[٢] – عبد الرحيم عبد الرحيم، الذكاء الاصطناعي واثره في الضمان في الفقه الإسلامي، العدد ٥٥، الجزء ١، ٢٠٢٢، ص ٧.

[٣] – احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية، الناشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، (١٣٢٣/٢)، مادة صنع.

[٤] – محمد قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ص ٢٧٧.

[٥] – سمحاء عطية، مزالق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي أسبابها، ونتائجها، وطرق عالجها، كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان، جامعة الأزهر، ٢٠٢٥، ص ٧.

[٦] – محمد شحاته حسين، أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل، كلية الدراسات القانونية والمعاملات الدولية، جامعة فاروس ، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٣٢٥.

[٧] – عبد الله موسى، احمد حبيب، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٩، ص ٢٠.

[٨] – علي جميل خلف، الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، كلية العلوم الإسلامية، جامعة ديالى، ٢٠٢٥، ص ٢٣٠.

[٩] – محمد زكي خضر، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة العلوم الإسلامية، مجلة جامعة أم القرى، العدد ٤٢ ،٢٠٢١ م، ص ٤٥.

[١٠] – ابن فارس معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت ١٤٠٨ هـ]، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ – ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ – ١٩٧٢ م)، ٤–٤٤٢.

[١١] – سورة هود، الآية ٩١.

[١٢] – سورة الإسراء، الآية ٤٤.

[١٣] – الآمدي، كتاب الإحكام في أصول الأحكام، الناشر: مؤسسة النور بالرياض، المكتب الإسلامي طبعة ثانية سنة ١٤٠٢ هـ، ٢٣/١.

[١٤] – ابن قيم الجوزية، كتاب إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، ٢١٩/١.

[١٥] – جمال الدين الأسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول لناصر الدين البيضاوي تحقيق شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٩٩٩، ١٦/١.

[١٦] – حورية تاغلابت، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، جامعة الحاج لخضر–باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة / فرع الفقه والأصول، ٢٠٠٨، ص ١٦.

[١٧] – سورة التوبة، الآية ١٢٢.

[١٨] – حورية تاغلابت، المرجع السابق، ص ١٧.

[١٩]– أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي في المعرفة وغريه سنده صحيح ورمز السيوطي لصحته في الجامع الصغر وأقره المناوي في فيض القدير ، يوسف القرضاوي : الفقه الإسلامي بين الاصالة والتجديد، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة — القاهرة – مصر، ١٩٩٩، ص ٢٥.

[٢٠] – عبد القادر الشايط، الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي المعاصر، جامعة محمد الأول وجدة – المغرب، ٢٠٢٠، ص ١٧٨.

[٢١] – احمد مرعي حسن، فقه التنزيل، دراسة أصولية تطبيقية، مركز نماء للدراسات والبحوث، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٥، ص ٩٤.

[٢٢] – احمد الريسوني، محمد باروت، الاجتهاد: النص–الواقع–المصلحة، دار الفكر دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٠، ص ٦٤.

[٢٣] – هشام بن عبد الله آل الشيخ ، ضوابط توظيف تقنية المعلومات التطبيقية في خدمة الفقه ، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة مؤسسة البحوث والدراسات الفقهية وعلوم القرآن – العدد ٧٦، ٢٠٠٧، ص ١٤ وما بعدها.

[٢٤] – أمل احمد الخشت، تزظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقة الإسلامي – قسمة التركات انموذجا، جامعة الازهر، كلية الشريعة القانون باسيوط، المجلة العلمية،العدد ٣٦، الإصدار الثاني، ٢٠٢٤، الجزء الأول، ص ٧٦٧.

[٢٥]– م عبد الرحمن الخطيب، مقال بعنوان الذكاء الاصطناعي في خدمة حجاج بيت الله الحرام ، ٢٠٢٥، https://www.maannews.net/articles/٢١٤١٣٠٠.html

[٢٦] – ليلى علي الشهري، تمكين تطبيقات الذكية بين الفقه والقانون، بحث منشور في المؤتمر الدولي الثاني، رؤية مستقبلية في دولة الامارات ، ٢٠٢١، ص ١٤٥ وما بعد.

[٢٧] – الأروش – بضم الهمزة – جمع ارش – يفتح الهمزة وسكون الراء – هو المال الواجب في الجنابة على ما دون النفس ، انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٩/١ ، لسان العرب، باب الشين ، فصل الألف ٦ /٢٦٣.

[٢٨] – أمل احمد الخشت، مرجع سابق، ٧٧٠.

[٢٩] – احمد البحيري، مقال بعنوان: المفتي تطبيق فتوى برو أول ساحة الكترونية آمنة ومرجعية منضبطة للمسلمين في الغرب. الموقع الإلكتروني لصحيفة المصري اليوم https://www.almasryalyoum.com/news/details/٢٧٧٣٧٠٨

[٣٠] – عبد العظيم أبو زيد ، التطبيقات المالية للذكاء الاصطناعي – مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية، بحث منشور في مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية – المجلد ١٣ –العدد ٢ – ديسمبر ٢٠٢٢ م، ص ٣٧.

[٣١] – محمد شحاته حسين، مرجع سابق، ص ٣٥١.

[٣٢] – ابن القيم ، مرجع سابق، ص ١٠٨.

[٣٣] – القحطاني، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع ، السعودية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠، ص ٨٠

[٣٤] – محمد شحاته حسين، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

[٣٥] – ابن قدامة الجماعيلي، الشرح الكبير على متن المقنع، ج ١، ص ١٩٣.

[٣٦] – العيني، البناية شرح الهداية، ج٤، ص ٣٣٧.

[٣٧] – محمد شحاته حسين، مرجع سابق، ص ٣٥٧.